

منظمات فرنسية تطالب باريس بتعليق بيع السلاح لليمن



طالبت عدة منظمات غير حكوميّة السلطات الفرنسية بالسير على خطى نظيرتها البريطانية وتعليق منح عقود تسليح جديدة للسعودية، خشية استخدام هذا السلاح في اليمن.

وقالت "بينيدكت جينروود" من منظمة "هيومن رايتس ووتش" إن قرار محكمة الاستئناف بلندن تاريخي ويوجّه رسالة قوية جداً للدول الأوروبية، مثل فرنسا، التي تواصل بيع الأسلحة للسعودية رغم الانتهاكات المنهجية ضد المدنيين في اليمن.

وحثت المنظمة الحقوقية الحكومة الفرنسية على أن "تأخذ العبرة من ذلك وتوقف فوراً شحنها للسلاح إلى هذا البلد".

والشهر الجاري، أظهرت بيانات أن مبيعات فرنسا من السلاح للسعودية ارتفعت بنسبة 50% في 2018 رغم دعوة الحكومة لإنهاء "الحرب القذرة" الدائرة في اليمن.

من جهته، قال "توني فورتين" من مرصد الأسلحة "إنه نبأ جيد يتعين أن يأخذ به القضاء الفرنسي حيث تتم حالياً عدة إجراءات قانونية" بهذا الصدد.

وفي وقت سابق، قالت منظمة أوكسفام في بيان "حان الوقت للدول المنخرطة (في بيع سلاح) بما فيها المملكة المتحدة وفرنسا، لمضاعفة الجهد للتوصل إلى اتفاق سلام بدلاً من تغذية النزاع بالأسلحة".